

الدرس الثاني: كيفية إعداد خطة موضوع المذكرة

بعد التعرف على الأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة، لابد من وضع خطة دقيقة للبحث، تتضمن الخطوط الرئيسية للموضوع، والعناوين الفرعية التي يرغب الطالب في معالجتها. وهذه الخطة لابد من عرضها على الأستاذ المشرف منذ البداية، لإبداء رأيه فيها، وتقييمها تقييماً دقيقاً، حتى يتم تدارك الأخطاء منذ البداية، وتوجيه الطالب نحو الهدف المبتغى.

على الطالب أن يعطي الأولوية الكاملة لإعداد خطة بحثه، وذلك من خلال ضبطها وتحديد العناصر المراد دراستها. فهي الموجه الأساس في كتابة مذكرته أو رسالته، فغالبا عند الفراغ من كتابة الفصل الأول من المذكرة أو الرسالة، هذا يساعد كثيرا الباحث في عملية إتمام بقية أجزاء البحث. وهو ما نعني به أن كتابة الفصل الثاني ستكون بسهولة ويسر، بشرط أن يكون الانتهاء من كتابة الفصل الأول قد تم بدقة ووضوح وبترتيب منهجي ومنطقي. وذلك، بشروط (أولا)، ومراعاة المبادئ الأساسية (ثانياً)

أولا- شروط إعداد الخطة:

لكي ترتقي خطة البحث إلى المستوى العلمي المطلوب، فإنه، يستلزم توفر مجموعة من الشروط يجب مراعاتها من قبل الباحث أو الطالب، وهي:

- إعداد الخطة هو أنها تتألف من مقدمة وموضوع وخاتمة. فالمقدمة قد شرحنا كيف يتم إعدادها، أما موضوع الدراسة، أو ما يسمى بصلب الموضوع، فهو جوهر أو لب الدراسة. فغالبا في مرحلة الماستر يتكون من فصلين وكل فصل يتضمن مبحثين وكل مبحث يتألف من مطلبين وكل مطلب يتفرع إلى فرعين وهكذا...، يعني من الأحسن إتباع الطريقة الثنائية.

أن تخضع الفصول في تقسيمها إلى أساس سليم، وفكرة منظمة، ورابطة خاصة، كالترتيب الزمني، مثلا، أو كالأهمية، أو نحو ذلك، فمن غير المقبول أن يضع الباحث أو الطالب، الفصول ارتجالا، بدون ترتيب منطقي وموضوعي.

يشترط في كتابة صلب الموضوع إتباع قواعد معينة حتى يكون هناك توازن في معالجة الموضوع من الناحية الشكلية ومن الناحية الموضوعية، نذكر من بينها:

. يجب على الباحث أن يراعي في تقسيمه للموضوع انطلاقا من مشكلة البحث أو الفكرة العامة للبحث، فتكون كل عناصر الخطة عبارة عن مشكلات فرعية تعبر في مجملها عن المشكلة الأساسية للبحث، وإذا التزم الباحث بهذا الشرط فقد ضمن لنفسه عدم الخروج عن موضوع بحثه.

. احترام مبدأ مرونة الخطة، بحيث يمكن إدخال العناصر المستجدة، أو حذف بعض العناصر دون الإخلال بتوازن

الخطة.

. تحاشي تكرار العناوين الموجودة في المراجع العامة، وإيجاد عناوين جديدة تعبر عن الجهد الشخصي للباحث.

. التقيد بالأسلوب العلمي في اختيار العبارات وتجنب التكرار بين عناصر الخطة المختلفة.

. حين وضع عنوان معين، يجب أن تكون كل العناوين الجزئية التي تدخل في إطاره تعبر عن ذلك العنوان، وإذا كان مثلاً عنوان مطلب لا يتناسب مع عنوان مبحث، فلا بد من حذفه، وإدخاله في جزء آخر من الخطة أو توسيع عنوان المبحث لكي يكون المبحث مستغرقاً فعلاً لكل المطالب التي تدخل ضمنه.

. قد يضع الباحث عناوين الفصول والمباحث والمطالب، وتتم دراستها، ثم في الأخير يجد نفسه، في تغيير مستمر للعناوين، وهذا تماشياً مع مبدأ مرونة الخطة، وقد يتم حذف أحد العناصر الموجودة في عنوان معين لتدرج تحت عنوان آخر ضمن الدراسة. وهكذا يتم إتباع هذه الطريقة إلى غاية الانتهاء من دراسة الموضوع.

. يجب على الباحث مراعاة التوازن الشكلي والموضوعي للخطة، فالتوازن الشكلي هو أن يكون التقسيم متساوياً أفقياً وعمودياً، أو على الأقل متقارباً، كأن يتساوى عدد مباحث كل فصل مع الآخر، وعدد مطالب كل مبحث مع الآخر، وعدد فروع كل مطلب مع الآخر. كما يجب مراعاة التوازن الموضوعي للخطة وهو عدد الصفحات لكل قالب من القوالب المستعملة (فصل، مبحث، مطلب،...)، فإذا قسم الموضوع إلى فصلين، يجب أن تكون عدد الصفحات التي تخص كل فصل متساوية أو متقاربة مع الفصل الآخر، فإذا كان هناك فرق كبير بين الفصلين في عدد الصفحات هذا يؤدي إلى تشويه في المذكرة. فالفرق المسموح به لا يجوز أن يزيد كثيراً، فإذا كانت المذكرة عدد صفحاتها 60 صفحة، فمن المفروض أن يكون عدد صفحات كل فصل هو حوالي 30 صفحة، إلا أن ذلك أحياناً يستحيل تحقيقه، لذا، يكون الفرق متقارب نسبياً، فهو ليس محددًا، بحيث لا يجب أن يكون كبيراً فاضحاً، فمثلاً، الفصل الأول يكون حوالي 35 صفحة والفصل الثاني يكون حوالي 25 صفحة كحد أقصى، فهذا الفرق مقبول إلى حد ما. فالتوازن المطلوب في البحث هو توازن نسبي وليس مطلق، وليس هنالك مانع من أن تكون أعداد صفحات الفصول أو المباحث متساوية إذا كانت طبيعة البحث تستدعي ذلك، أو إذا حصل ذلك بشكل اعتيادي اقتضته طبيعة معالجة مشكلة البحث وتفصيلها، ولكن ما هو غير مقبول أن يصب الباحث جل إهتمامه على أعداد الصفحات على حساب الجانب الموضوعي للبحث، فيعمل على حشو هذا الفصل بمعلومات زائدة والإختصار من ذلك ودمج آخر... لا شيء إلا لتقريب عدد الصفحات.

. على الباحث اعتماد المعيار الموضوعي في المعالجة، كأن يطرح الموضوع خلافات قانونية وقضائية وفقهية، حيث يمكن إفراد قسم لكل منهم، وقسم رابع للمقارنة بينهم، وهذه الخطة تعتبر سطحية، من الأفضل الابتعاد عنها، حيث يمكن اعتماد تقسيم موضوعي للبحث، بحيث تتم عملية دمج بين القانون والقضاء والفقه كي تسهل عملية المقارنة.

. ونفس الشيء ينطبق على الدراسة المقارنة بين التشريعات، فيمكن إفراد قسم لكل نظام قانوني، غير أنه يفضل اعتماد التقسيم الموضوعي للبحث، بحيث تسهل عملية المقارنة، ومثال ذلك إذا كان موضوع البحث هو السيادة دراسة مقارنة بين القانون الدولي والقانون الداخلي. فان الدراسة تكون على الشكل التالي: يخصص قسم لمفهوم السيادة في

القانونيين، وقسم آخر لآثار السيادة في القانونيين، وهذا بدلا من تناول السيادة في كل قانون بشكل منفصل وتكون دراسة الباحث مكررة مملة.

. على الباحث حين اختياره لموضوع فيه مقارنة بين قانونين أو قضائين في بلدين مختلفين، مراعاة أن تكون المقارنة في كل فصل، وفي كل مبحث. لأن ذلك، يسهل للقارئ فهم الموضوع بشكل جيد. بعكس إذا كانت المقارنة منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض.

ثانياً- المبادئ الأساسية في الخطة:

هناك بعض المبادئ الأساسية المشتركة بين جميع البحوث تقريبا حين إعداد خطة البحث القانوني، ومنها أن كل بحث يجب أن يحتوي في الفصل الأول أو في فصل تمهيدي على منه على تعريف مشكلة البحث(عنوان البحث) وتمييزها عن غيرها والتطور التاريخي لها، وفي بعض الأحيان موقف الشريعة الإسلامية منها ويفرد لكل منها مبحثا مستقلا. بالإضافة إلى مشتركات أخرى، كالإطار النظري، الذي يكون في الفصل الأول، الإطار العملي في الفصل الثاني.

دروس على الخط في مقياس منهجية كيفية إعداد مذكرة الماستر الدكتور لخضر القيزي